فلسطين 2030

التغيّر الديمغرافي: فرص للتنمية

تقرير ملخص
كانون أول ٢٠١٦

دولة فلسطين
مكتب رئيس الوزراء
اللجنة الوطنية للسكان

UNFPA
صندوق الأمم المتحدة للسكان

إصدار
مكتب رئيس الوزراء – اللجنة الوطنية للسكان
صندوق الأمم المتحدة للسكان

فريق البحث والتأليف
د. يوسف كرباج – المستشار الرئيسي، المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية باريس
د. بسام أبو حمد، مستشار، جامعة القدس
د. عادل الزاغة، باحث غير مقيم ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس. أستاذ الاقتصاد، جامعة بيرزيت

المراجعة
الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني
د. مجدي مالكي، عميد كلية الآداب وأستاذ علم الاجتماع في جامعة بيرزيت
د. مايكل هيرمن: مستشار الديمغرافيا و الاقتصاد، صندوق الامم المتحدة للسكان، مكتب نيويورك

التحرير
شارمن سيتز

الترجمة إلى العربية
د. مالك قطينة

التصميم والطباعة
توربو ديزاين

الصور
صفحة ١: © منتدى شارك الشبابي
صفحة ١٠: © ميساء شاعر
صفحة ١٤: © يونسكو
صفحة ١٥: © الأونروا
صفحة ٢٢: © منتدى شارك الشبابي
صفحة ٢٣: © منتدى شارك الشبابي
صفحة ٢٤: © دانا البوز، معهد ردوارد سعيد الوطني للموسيقى

صورة الغلاف
الأونروا، فريق برنامج الصحة النفسية المجتمعية (CMHP) يعمل مع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٢.
© ٢٠١٤ الأونروا في غزة. الصورة: فادي ثابت

التقرير الرئيسي موجود على الموقع التالي: palestine.unfpa.org

ملاحظة توضيحية : إن التحليل والاراء والتوصيات الواردة في هذه الدراسة تعبر عن أراء الباحثين والمؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو آراء كل من مكتب رئيس الوزراء /اللجنة الوطنية للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان أو أية هيئات مساهمة أخرى.

باقون
ما بقي الزعتر والزيتون

تقديم

بدايةً أود أن أعرب عن خالص شكري وإمتناني لصندوق الأمم المتحدة للسكان والأمم المتحدة بشكل عام، وكذلك للجنة الوطنية للسكان، على هذه الدراسة القيمة. تؤكد هذه الدراسة "**فلسطين ٢٠٣٠-التغير الديموغرافي: فرص للتنمية**"على ضرورة أن يأخذ صانعي السياسات في الإعتبار الآثار المتوسطة والطويلة الأجل للاتجاهات الديموغرافية على المستويين الوطني والقطاعي. إن من واجبنا ليس أن نفهم التحديات التي يفرضها "تضخم كتلة الشباب" في مجتمعنا فحسب، بل وكذلك الفرص التي يوفرها تنامي القوى العاملة الشابة والمتعلمة والمتحمسة للعمل.

ونحن في الحكومة ندرك المساهمة التي تقدمها هذه الدراسة في دعم عملية تطوير السياسات المستندة على الأدلة، وسنسعى للعمل مع الجهات البحثية الفلسطينية والدولية لضمان أن يسترشد المخططين وصناع القرار بالدراسات الديموغرافية.

وعليه، فإنه من الضروري أن نفهم الاتجاهات والحقائق الديموغرافية ونعكسها في تخطيطنا لقطاعات الصحة والتعليم والنقل وكل قطاعاتنا الاجتماعية-الاقتصادية. وفي الوقت ذاته، من واجبنا أن نكشف بوضوح كيف أن الواقع الديموغرافي يظهر التهديدات التي يفرضها الاحتلال على شعبنا. فإن لم نمتلك القدرة على الوصول إلى مواردنا الطبيعية والسيطرة عليها، وإن لم نتمكن من تصدير منتجاتنا بحرية ودون قيود يفرضها الاحتلال، فمن أين يمكننا أن نوفر فرص العمل المستقبلية لشبابنا؟ إن شباب فلسطين يمثلون مستقبل فلسطين ويجب أن يتاح لهم الحق في أن يصوغوا مستقبلهم بأنفسهم. ولن يجلب إطلاق الطاقات الكامنة والمبدعة لشبابنا، ذكوراً وإناثاً، إلا الخير لمجتمعنا وللعالم. فلنعمل سوياً على إغتنام الفرصة المواتية التي يوفرها العائد الديموغرافي الكامن في فلسطين من خلال الترحيب بإنضمام دولة فلسطين الحرة والمستقلة وبمواطنيها إلى أسرة المجتمع الدولي.

رامي حمدالله
رئيس الوزراء
دولة فلسطين

تقديم

يسعدني أن أقدم لكم دراسة "**فلسطين ٢٠٣٠ - التغير الديموغرافي: فرص للتنمية**". وهو أول تقرير من نوعه يوفر أدلة شاملة وفهم للروابط بين الديناميكيات السكانية والتنمية، ويبيّن أين تقف فلسطين من التحول الديموغرافي.

توضح الدراسة كيف تلعب الاتجاهات والديناميكيات السكانية دوراً قوياً في التنمية، وبالتالي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في قرارات التخطيط والسياسات. من الواضح أن التخطيط على المدى الطويل في فلسطين يتعرقل بسبب الاحتلال المستمر على مدى عقود والاعتماد على المساعدات الأجنبية. مع ذلك، وعند إلقاء نظرة بعيدة المدى على الديناميكيات السكانية، فإنني أعتقد اعتقاداً راسخاً أننا نستطيع أن نؤثر على التنمية الاجتماعية-الاقتصادية بشكل إيجابي. وستستفيد فلسطين وشعبها من هذه الأداة الحيوية للتخطيط ووضع التوقعات.

يركز هذا التحليل بشكل خاص على الأثر الديموغرافي على القطاعات الأساسية مثل الصحة والتعليم وسوق العمل. ومع ذلك، يسرني أن يكون العمل الأساسي قد اكتمل فعلاً بما يتيح الفرصة لإجراء مزيد من التحليل في القطاعات الأخرى ذات الصلة مثل الطاقة، والمياه، وحماية البيئة، والرعاية الاجتماعية، وغيرها. وأود أن أدعو الشركاء المهتمين للعمل معنا في السنوات المقبلة لاستكمال التحليل في المجالات الأخرى ذات الصلة بمستقبل فلسطين.

أجريت هذه الدراسة من خلال جهد قائم على شغف أكاديمي وفكري تطور نتيجة التعاون الوثيق بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب رئيس الوزراء واللجنة الوطنية للسكان. ويشرفني أن أعرب عن شكري الخاص للباحث الرئيسي د. يوسف كرباج من المعهد الوطني الدراسات الديموغرافية في باريس، والذي كفلت مؤهلاته الأكاديمية أعلى مستوى من الدقة المنهجية والتطبيق العملي. كما أتوجه بالشكر الخاص لفريق الباحثين الفلسطينيين المكون من د. بسام أبو حمد من جامعة القدس ود. عادل الزاغة من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس. وبالطبع، ما كان لهذه الدراسة أن تتم لولا البيانات الممتازة التي أتاحها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما أود أن أعرب عن تقديري الخالص لمكتب منسق الأمم المتحدة المقيم لما قدمه من دعم مالي.

آمل أن تحفز هذه الدراسة نقاشاً حيوياً بين واضعي السياسات، بما يشمل المجتمع الدولي، حول أفضل السبل لحشد الموارد المالية والبشرية لبناء مستقبل أفضل لجميع الفلسطينيين.

أندرز تومسن
ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان
دولة فلسطين

المحتويات

٢ **تقديم** (الدكتور رامي حمد الله، رئيس الوزراء الفلسطيني، دولة فلسطين)

٢ **تقديم** (أندرز تومسن، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، دولة فلسطين)

٥ **شكر و تقدير**

٦ **مقدمة**

٧ **١. التحول الديموغرافي في فلسطين**

٨ **٢. مستقبل فلسطين - السكان في الفترة ٢٠٣٠-٢٠٥٠**

٢-١ التغير في الهيكلية العمرية للسكان – فرصة ديموغرافية

٢-٢ إسقاطات اللاجئين الفلسطينيين

٢-٣ الإسقاطات السكانية في المحافظات

١٢ **٣. النمو السكاني و سوق العمل**

٣-١ القوى العاملة في سنة ٢٠٣٠

٣-٢ عدد الوظائف الجديدة المطلوبة

٣-٣ الإعالة الاقتصادية

١٤ **٤. النمو السكاني وخدمات التعليم**

١٦ **٥. النمو السكاني والخدمات الصحية**

٥-١ إسقاطات الكوادر الصحية

٥-٢ الإسقاطات بخصوص المرافق الصحية

١٨ **٦. العائد الديموغرافي في فلسطين**

٦-١ تتبع العائد الديموغرافي لفلسطين وأثره على النمو الاقتصادي

٢٠ **٧. الفرص والتحديات**

٢٢ **تمكين النساء - عامل رئيسي في تحقيق العائد الديموغرافي**

٢٣ **الشباب هم أمل فلسطين للمستقبل**

شكر و تقدير

يتقدم كل من مكتب رئيس الوزراء، اللجنة الوطنية للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، أن يعبّروا عن إمتنانهم لفريق البحث بقيادة الدكتور يوسف كورباج من المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية، وبمشاركة كل من الدكتور بسام أبو حمد من جامعة القدس، ومعهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني – ماس، والدكتور عادل الزاغا من جامعة بيرزيت، لخبرتهم وعملهم الذي أدّى الى إصدار هذا التقرير التحليلي والعالي الجودة. ونتوجه بالشكر الخاص لكل من الدكتور مجدي المالكي من جامعة بيرزيت و السيد مايكل هيرمن من صندوق الأمم المتحدة للسكان، والفريق الفني من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على مراجعتهم القيمة لهذا التقارير.

ما كان لهذه الدراسة أن تتم لولا البيانات العالية الجودة التي أتاحها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ايضا نشكر مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية على المساهمة في توفير الدعم المادي للدراسة.

مقدمة

ان توفر الاسقاطات السكانية والفهم العميق لواقع السكان وإحتياجاتهم يشكل مقوم اساسي للتخطيط التنموي السليم. لذا فإن هذه الدراسة تهدف الى تقدير عدد السكان في دولة فلسطين حتى سنة ٢٠٥٠، اخذة بالاعتبار السياق المحيط بهذه الاسقاطات، مع تقديم صورة حول الاحتياجات الناجمة عن هذه الاسقاطات والتي تسعى الحكومة الفلسطينية وبالشراكة مع كافة الشركاء لتأمينها. يتم حساب الإسقاطات السكانية لمختلف الفئات الرئيسية (النساء، والأطفال، والشباب، واللاجئين، والمسنين)، مع تحديد القضايا ذات الاولوية والمتعلقة بتنميتهم ومكانتهم في المجتمع والاقتصاد. كما يتم حساب الإسقاطات حسب المنطقة: الضفة الغربية، وقطاع غزة، والمحافظات المختلفة.

إن التغير المتوقع في التركيبة العمرية للسكان في فلسطين على مدى العقدين المقبلين يمثل فرصة سانحة للنمو الاقتصادي والتنمية. وهذا التغير الديموغرافي يحمل في طياته فرصاً كما يحمل تحديات. وسيؤثر على توفر الموارد للتنمية والطلب على الخدمات العامة. ومن شأن السياسات السليمة أن تحدد كيف تتدبر فلسطين مع التغير الديموغرافي باتجاه التنمية والاستثمار في الفئات الشابة والسكان في سن العمل، من خلال تقديم خدمات تعليمية وصحية أفضل، وتمكين النساء، وتوفير القاعدة للنمو، وغير ذلك من السياسات.

والتحدي الرئيسي أمام تحقيق المكسب الديموغرافي يتمثل في استمرار الاحتلال الإسرائيلي والقيود المشددة على حركة الناس والبضائع، مما يؤدي إلى نشأة اقتصادات محلية مفتتة ومشوهة وذات قدرة محدودة على النمو. ان انعدام الاستقرار يمس بقدرة الفلسطينيين على وضع سياسات وخطط طويلة الأجل. وما لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام دائم، سيظل استمرار الاحتلال وغياب الاستقرار السياسي يشكلان العقبة الرئيسية أمام تحقيق مكتسبات التنمية.

I التحول الديموغرافي في فلسطين

لا يزال التحول الديموغرافي في فلسطين، ولا سيما المكون الخاص بالخصوبة، يتأخر عن العديد من البلدان الآسيوية، ومنها البلدان العربية. ففلسطين تشغل المرتبة الخامسة بين البلدان الأعلى خصوبة، على الرغم من وجود بعض مؤشرات التنمية المواتية، مثل ارتفاع معدلات معرفة القراءة والكتابة. كانت الخصوبة مرتفعة في سنوات السبعينيات من القرن الماضي، ثم انخفضت إلى النصف، فبلغت ٤,١ في سنة ٢٠١٣، ولكنها ظلت أعلى بقدر ملموس في قطاع غزة مما هي في الضفة الغربية[1]، مع أنها الآن تنخفض بسرعة أكبر في قطاع غزة. مع ذلك، لا يزال معدل الخصوبة الكلي في فلسطين أعلى بمقدار الضعف عما هو في البلدان العربية الأكثر تقدماً، مما يشير إلى بطء التحول الديموغرافي.

يرتفع معدل الخصوبة الكلي في فلسطين بمقدار الضعف عما هو في البلدان العربية الأكثر تقدماً، إذ بلغ ٤,١ في سنة ٢٠١٣، وكانت الخصوبة أعلى في قطاع غزة (٤,٥) مما هي في الضفة الغربية (٣,٧).

ولا يزال معدل الزيادة الطبيعية الراهن (٢,٨٣٪) مرتفعاً، على الرغم من أن معدل الوفيات متدنٍ بشكل خاص وآخذ بالانخفاض، إذ تراجع من ٤,٩ وفاة لكل ١،٠٠٠ نسمة إلى ٣,٦ وفاة لكل ١،٠٠٠ نسمة في الفترة بين ١٩٩٧-٢٠١٥. وبقي معدل الولادات مرتفعاً إلى حد كبير رغم انخفاضه من ٤٢,٧ إلى ٣١,٩ لكل ١،٠٠٠ نسمة.

إن التصنيف الكلاسيكي حسب الفئات العمرية الكبيرة – صغار السن (٠-١٤ سنة)، والبالغين (١٥-٦٤ سنة)، وكبار السن (٦٥ سنة فأكثر) – يظهر أن التحول الديمغرافي الفلسطيني قد أدى على المدى الطويل إلى ارتفاع نسبة صغار السن من العدد الاجمالي للسكان، على الرغم من أنها تتناقص، وانخفاض نسبة المسنين والتي تبدو ثابتة تقريباً. صحيح أن حصة صغار السن دون الخامسة عشرة قد انخفضت، إذ كانت في حدود ٥٠٪ في بداية الثمانينيات، وانخفضت الآن إلى ٣٩٪، إلا أنها تبقى مرتفعة نسبياً. في موازاة لذلك، ارتفعت وبشكل ملحوظ نسبة الشباب (أي نسبة السكان في عمر ١٥-٢٩ سنة إلى مجموع السكان) سواءً بالقيمة المطلقة أو النسبية، لتصل إلى ٣٠٪ في سنة ٢٠١٤[2].

لم تتقلص قاعدة الهرم العمري بقدر ملموس منذ سنة ٢٠٠٧، وذلك بسبب بطء الانخفاض في الخصوبة، على الرغم من انخفاض معدلات الوفيات بشكل أكثر وضوحاً، وبالتحديد بين الرضع والأطفال[3] والأمهات[4].

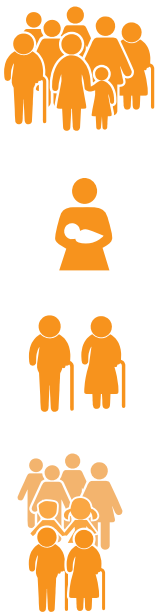

٢٠١٤-٢٠١٥

حجم السكان في فلسطين	٤,٧٥ مليون
حجم السكان في الضفة الغربية	٢,٩ مليون
حجم السكان في قطاع غزة	١,٨٥ مليون
الخصوبة في فلسطين	٤,١
الخصوبة في الضفة الغربية	٣,٧
الخصوبة في قطاع غزة	٤,٥
توقع البقاء على قيد الحياة	
الذكور: ٧٢ سنة	
الإناث: ٧٥ سنة	
كتلة الشباب (١٥-٢٩ سنة)	٣٠٪
السكان دون ١٥ سنة	٣٩٪
المسنون ٦٥ سنة فأكثر	٢,٩٪
معدل وفيات الرضع	١٨ لكل ١،٠٠٠
معدل وفيات الأطفال	٤ لكل ١،٠٠٠
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	٢٢ لكل ١،٠٠٠
معدل وفيات الأمهات	٢٤ لكل ١٠٠،٠٠٠

المحددات الاجتماعية-الاقتصادية للخصوبة: تتضمن المحددات المباشرة الرئيسية لمستوى الخصوبة الحالي انتشار الزواج، والزواج المبكر، وانخفاض معدل استخدام وسائل تنظيم الاسرة، وخاصة الوسائل الحديثة حيث بلغت النسبة ٤٤٪. كما يوجد دور مهم لمستوى الثروة في الأسرة. ولكن التعليم بالأساس، ولاسيما تعليم الإناث، هو الذي يحدد معدل الخصوبة. فالانخفاض الحاد في الخصوبة الذي يحدث عندما تتحسن مستويات التعليم من الأساسي إلى الثانوي ومن ثم إلى التعليم العالي يشكل نمطاً مشتركاً في فلسطين. وبالتالي، فإن النمو السكاني والهيكلية السكانية لفترة ٣٥ سنة المقبلة سيتأثران بالأساس بمدى التقدم في مستويات التعليم في فلسطين.

معدل الخصوبة لدى المراهقات	٤٨ لكل ١،٠٠٠	قطاع غزة: ٦٦ لكل ١،٠٠٠ الضفة الغربية: ٣٥ لكل ١،٠٠٠ الخمس الأفقر من السكان: ٨٦ الخمس الأغنى من السكان: ١٩
الزواج المبكر – الإناث اللواتي تزوجن قبل بلوغ ١٨ سنة من العمر	٢٤٪	الخمس الأفقر من السكان: ٣٢٪ الخمس الأغنى من السكان: ٢٢٪
الإنجاب المبكر – الإناث اللواتي أنجبن مولوداً حياً قبل بلوغ ١٨ سنة من العمر	٢٢٪	الخمس الأفقر من السكان: ٢٧٪ الخمس الأغنى من السكان: ١٦٪

معدل خصوبة المراهقات ٤٨ لكل ١،٠٠٠: على الرغم من انخفاض معدل خصوبة المراهقات من مستواه السابق ١١٤[٥]، فإنه يظل عالياً حسب المعايير العالمية والعربية. علاوة على ذلك، لا تزال الفجوة بين الضفة الغربية وغزة واسعة، إذ أن خصوبة المراهقات في غزة تكاد تصل إلى ضعف مثيلتها في الضفة الغربية. كما أن خصوبة المراهقات حساسة جداً للطبقة الاجتماعية، إذ تظهر فروقات حادة حسب مؤشر الثروة. فالمعدل الخصوبة ينخفض بين المراهقات في الأسر الأغنى إلى مستوى معقول عند ١٩ لكل ١،٠٠٠، فيما يظل مرتفعاً على مستوى ٨٦ لكل ١٠٠٠ بين الطبقات الاجتماعية الأفقر.

٢ مستقبل فلسطين – السكان في الفترة ٢٠٣٠-٢٠٥٠[٦]

يتوقع أن ينمو عدد السكان في فلسطين من ٤,٧ مليون في سنة ٢٠١٥ إلى ٦,٩ في سنة ٢٠٣٠ ويتوقع أن يتضاعف إلى ٩,٥ مليون في سنة ٢٠٥٠.

سيتضاعف عدد السكان خلال هذه الفترة، على الرغم من الانخفاض الحاد المتوقع في الخصوبة من ٤,٠٦ طفل لكل امرأة إلى ٢,١٧ في سنة ٢٠٥٠. وهذا بسبب الزخم السكاني الداخلي الناتج عن كون الهيكلية العمرية لا تزال فتية جداً وعن النسبة الكبيرة للنساء في سن الإنجاب. فمن المحتم أن يكون هناك على المدى المتوسط عدد متزايد من الولادات بسبب النسبة الكبيرة للنساء اللواتي سيبلغن سن الإنجاب. وهذا يعني أن القطاعات الاجتماعية-الاقتصادية ستحتاج للتدبر مع العدد المتزايد للسكان ومع احتياجاتهم.

سيزداد عدد السكان في قطاع غزة بأكثر من الضعف (٢,٥ مرة) بسبب خصوبته الأعلى وزخمه السكاني الداخلي، إذ يتوقع أن يرتفع العدد من ١,٨٥ مليون في سنة ٢٠١٥ إلى ٣,١ مليون في سنة ٢٠٣٠ ثم ٤,٨ مليون في سنة ٢٠٥٠. في المقابل، سينمو سكان الضفة الغربية من ٢,٩ مليون إلى ٣,٨ مليون في سنة ٢٠٣٠ ثم إلى ٤,٧ مليون في سنة ٢٠٥٠. بالتالي، سيشكل عدد سكان غزة ٥٠,٣٪ من الفلسطينيين، متجاوزاً عدد سكان الضفة الغربية بقليل، وسيظل فتياً بالمتوسط.

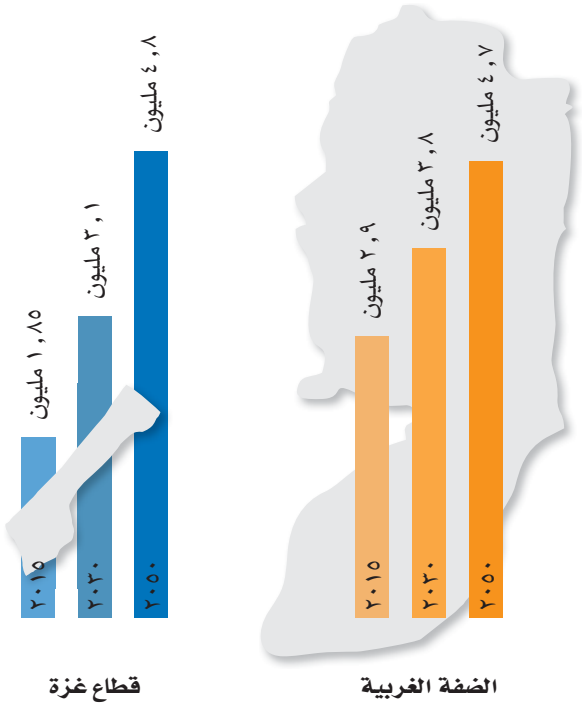

حتى سنة ٢٠٣٠

- **سيزداد عدد سكان قطاع غزة بمقدار ١,٣ مليون نسمة إضافية.**
- **سيزداد عدد سكان الضفة الغربية بمقدار ٨٦٠،٠٠٠ شخص إضافي.**
- **خلال ٣٥ سنة، سيشكل عدد سكان غزة ٥٠,٣٪ من الفلسطينيين، متجاوزاً عدد سكان الضفة الغربية (٤٩,٧٪) بقليل، وسيظل فتياً بالمتوسط.**

٢-١ التغير في الهيكلية العمرية للسكان – فرصة ديموغرافية

وفقاً للإسقاطات السكانية، الهرم العمري سيتغير بشكل شديد بسبب:

١. الانخفاض الكبير في **نسبة صغار السن** تحت ١٥ سنة، والذين يتوقع أن تنخفض حصتهم من نسبة ٣٩٪ الحالية إلى ٣٥٪ في سنة ٢٠٣٠ وإلى ٢٥٪ في سنة ٢٠٥٠.

٢. تضاعف نسبة المسنين خلال الفترة ذاتها، من ٢,٩٪ إلى ٤,٤٪ في سنة ٢٠٣٠ ثم إلى ٧,٧٪ في سنة ٢٠٥٠، فيما أن عددهم المطلق سيتضاعف ٥,٣ مرة. إلا أن ذلك يظل بعيداً عن مفهوم «شيخوخة» السكان، مع كل ما يترتب على هذا الوضع الجديد من تبعات من ناحية الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية.

٣. الزيادة الكبيرة في فئة السكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) من ٥٨٪ في سنة ٢٠١٥ إلى ٦١٪ في سنة ٢٠٣٠ وإلى ٦٧٪ في سنة ٢٠٥٠، مما يتيح فرصة سانحة للعائد الديموغرافي إذا أحسن الاستثمار في الشباب وتمكين المرأة.

٤. الانخفاض الكبير في نسبة الإعالة من ٠,٧٣ إلى ٠,٤٩ في سنة ٢٠٥٠، وهو ما يعد كذلك فرصة ديموغرافية واعدة يرجح أن تعزز الادخارات والاستثمارات وترفع معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي.

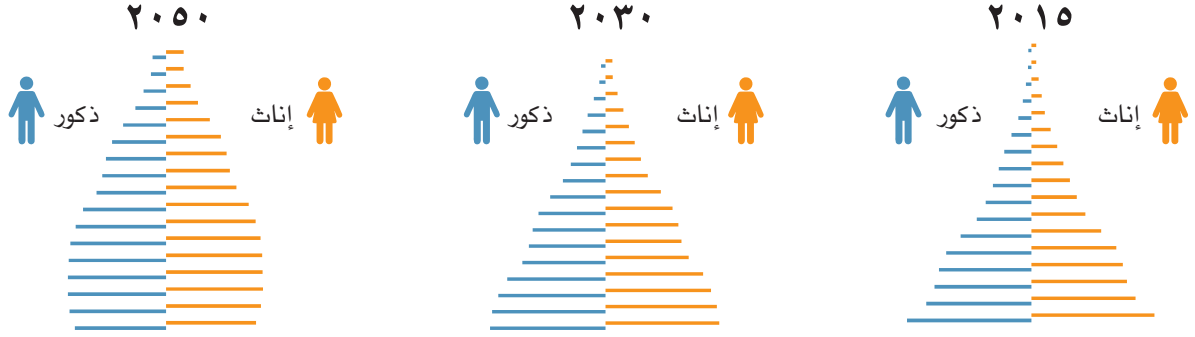

الهيكلية العمرية حسب تصنيف نسبة الفئات العمرية الكبيرة ٢٠١٥-٢٠٣٠-٢٠٥٠

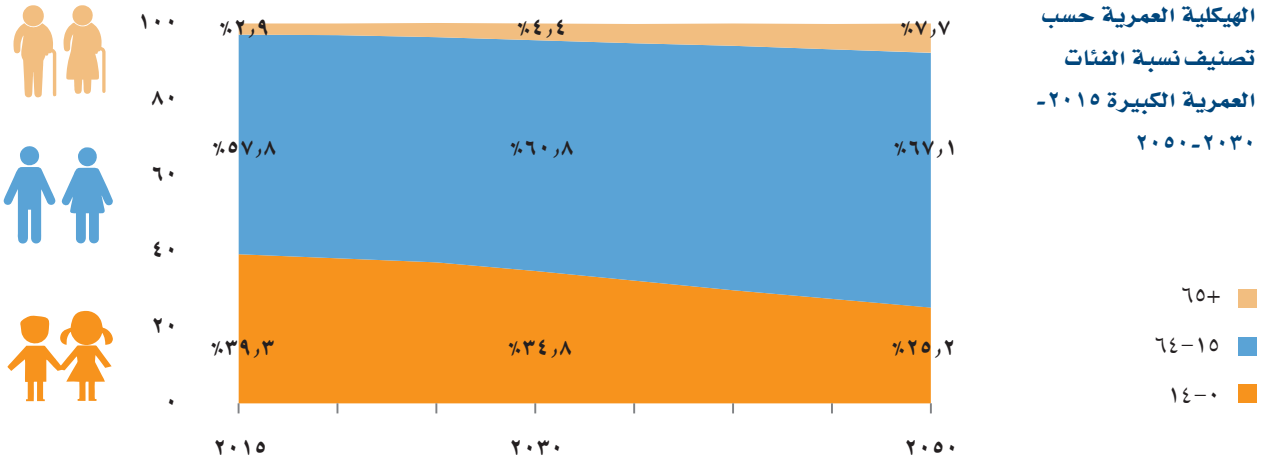

٢-٢ إسقاطات اللاجئين الفلسطينيين

يشكل اللاجئون المسجلون شريحة مهمة جداً من السكان الفلسطينيين في فلسطين، إذ يشكلون نصف مجموع السكان وفقاً لتقديرات الأونروا لسنة ٢٠١٥، والتقديرات الاستقرائية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من اتجاهات التعدادين الأخيرين ١٩٩٧ و٢٠٠٧. توجد تباينات كبيرة بين المناطق: ففي قطاع غزة، يشكل اللاجئون ٦٧٪ من السكان بالمقارنة مع ٢٥٪ في الضفة الغربية، وفقاً لأحدث أرقام الأونروا. وسينمو العدد الكلي للاجئين المسجلين في فلسطين من أكثر من مليونين بقليل في سنة ٢٠١٥ إلى ٣ مليون في سنة ٢٠٣٠ وإلى ٤,٥ مليون في سنة ٢٠٥٠، أي سيتضاعف بمقدار ٢,٢٥ مرة. وهذه النتيجة تحمل معنى كبيراً بالنسبة للجوانب الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والسياسية، ولكن لها مغزاها أيضاً بالنسبة للمعونات الإنسانية التي يتلقاها اللاجئون. وليس من المستغرب أن يكون معدل نمو اللاجئين في قطاع غزة، حيث يمثلون حالياً حصة كبيرة جداً من السكان، أعلى مما هو في الضفة الغربية، إذ سيتضاعفون في قطاع غزة بمقدار ٢,٤ مرة بالمقارنة مع ٢ في الضفة الغربية.

اسقاطات السكان اللاجئين (بالالاف)

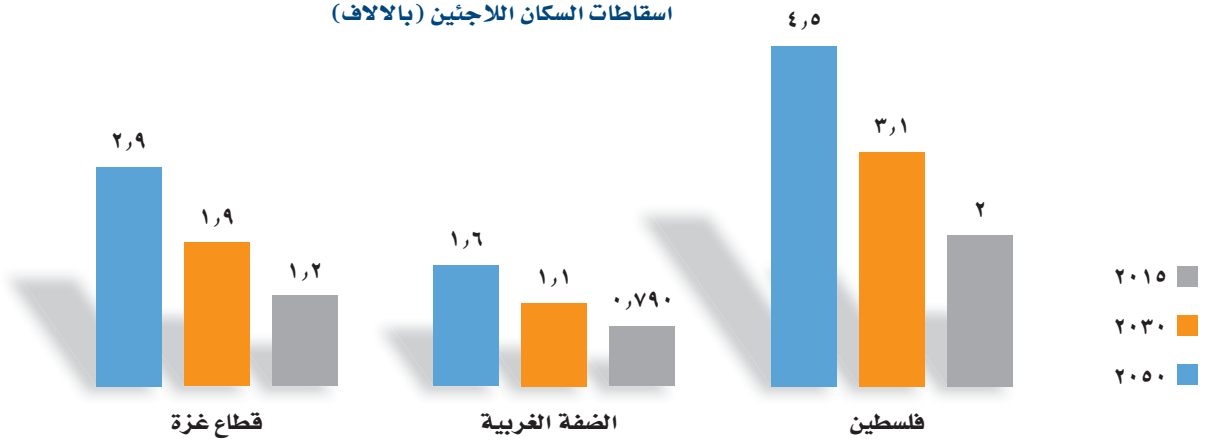

٢-٣ الإسقاطات السكانية في المحافظات

لن تتغير تراتبية محافظات الضفة الغربية حسب عدد سكانها بشكل كامل، حيث ستتقدم الخليل والقدس ورام الله على نابلس. وفي قطاع غزة، تشير الإسقاطات الى حدوث زيادة كبيرة جداً في سكان محافظة غزة، والتي سيبلغ عدد سكانها مليون نسمة في سنة ٢٠٣٠. مع ذلك، سيحدث انخفاض طفيف في حصتها من السكان من الناحية النسبية، وذلك لصالح محافظة شمال غزة. وعلى مستوى فلسطين ككل، ستصبح محافظة غزة أكثر المحافظات حجماً من ناحية عدد السكان في سنة ٢٠٥٠، إذ سيزيد عدد سكانها حتى عن سكان الخليل (والتي بدورها سيرتفع عدد سكانها إلى حوالي ١,٤ مليون نسمة).

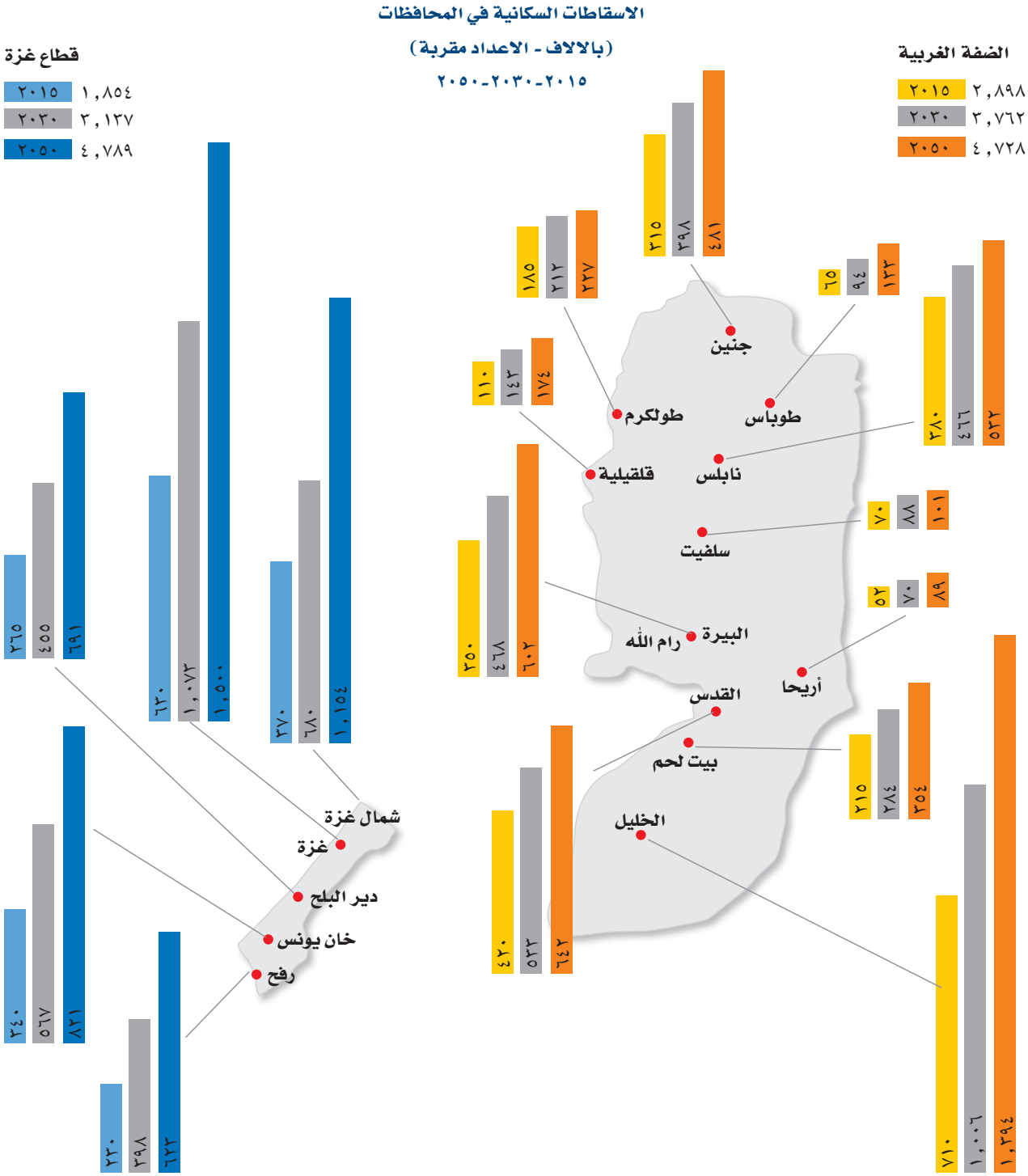

٣ النمو السكاني و سوق العمل

٣-١ القوى العاملة في سنة ٢٠٣٠

تبين الاتجاهات الأخيرة أن المشاركة في القوى العاملة بقيت ثابتة تقريباً بالنسبة للذكور، ولكنها ارتفعت بقدر ملموس بين الإناث، حيث حققت ارتفاعاً بنسبة ٧٠٪ في الفترة بين ٢٠٠١-٢٠١٤ للفئة العمرية ٢٥-٥٤ سنة. وبافتراض حدوث زيادة في مشاركة الإناث من معدلها المنخفض حالياً، وهو ١٩٪، إلى ٢٩٪ في سنة ٢٠٣٠، وهو مستوى يتماشى بقدر أكبر مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإنصاف بين الجنسين، مع بقاء معدلات مشاركة الذكور البالغين عند مستوياتها الحالية، والتي تعد مرتفعة جداً وتقترب من الحد الأقصى، فيمكن توقع أن يكون معدل الزيادة في القوى العاملة مرتفعاً في العقود الثلاثة المقبلة.

يتوقع أن يزيد حجم القوى العاملة في فلسطين من ١,٣ مليون عامل إلى ٢,٣ مليون في سنة ٢٠٣٠ وإلى ٣,٨ مليون في سنة ٢٠٥٠. هذه الزيادة تفوق كثيراً في معدلها معدل الزيادة في مجموع السكان، والذي سيؤدي إلى مضاعفة عددهم. وسيكون لارتفاع معدل مشاركة الإناث العامل الرئيسي في هذه الزيادة. مع ذلك، ستظل حصة الإناث في القوى العاملة متواضعة إلى حد ما، وسيكون هناك أكثر من ذكرين نشطين لكل أنثى نشطة.

يعد النمو السكاني في دولة سريعة النمو كفلسطين مكوناً بارزاً في الإمداد بالموارد البشرية. إذ يتوقع أن ينمو عدد الفئة السكانية في المرحلة العمرية النشطة، فوق عمر ١٥ سنة، من ٢,٩ مليون في سنة ٢٠١٥ إلى ٧,٢ مليون في سنة ٢٠٥٠، أي سيتضاعف بمقدار ٢,٥ مرة. إن هذا التحول في الهيكلية العمرية والانخفاض النسبي للمعالين بالمقارنة مع الفئات السكانية النشطة يولد فرصة لتحقيق عائد ديموغرافي (فرصة لتعزيز النمو الاقتصادي)، ولكنها بحاجة لأن تترافق مع تدابير اجتماعية-اقتصادية حتى تكون فعالة.

حتى سنة ٢٠٣٠، سيزداد حجم القوى العاملة بمقدار مليون: من ١,٣ مليون في سنة ٢٠١٥ الى ٢,٣ مليون في سنة ٢٠٣٠. وبحلول سنة ٢٠٥٠، ستتكون القوى العاملة من ٣,٨ مليون شخص مرشح للعمل. ترجع هذه الزيادة إلى الدفعة الكبيرة من صغار السن الذين سيلتحقون في سوق العمل.

٣-٢ عدد الوظائف الجديدة المطلوبة

مع مراعاة التغيرات الديموغرافية في حجم السكان وتركيبتهم، والزيادة في معدلات المشاركة، وخاصة بين النساء، فإن عدد الوظائف التي ينبغي توفيرها كل سنة سيزداد من ٥٨،٠٠٠ الآن إلى ٧٢،٠٠٠ في الفترة ٢٠٣٠-٢٠٣٥، حيث سيبقى العدد متراوحاً في مكانه عند ٧٦،٠٠٠ في الفترة ٢٠٤٥-٢٠٥٠. ولكن يجب أن يأخذ في الاعتبار أيضاً الاحتياطي الضخم من الأشخاص في صفوف البطالة والعمالة الناقصة، والذين هم أيضاً يتطلعون إلى توفر فرص العمل.

العدد السنوي للوظائف التي يجب توفيرها، ٢٠١٥-٢٠٥٠، (بالآلاف)

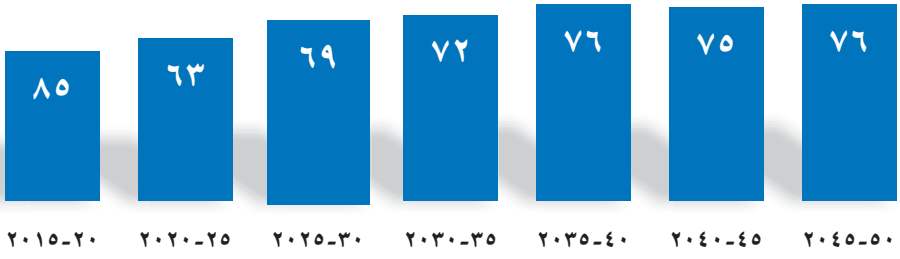

سيزداد عدد الوظائف اللازمة كل سنة للوافدين الجدد الى سوق العمل من ٥٨،٠٠٠ الآن إلى ٧٢،٠٠٠ في الفترة ٢٠٣٠-٢٠٣٥.

ستزداد القوى العاملة في غزة بقدر أكبر بكثير مما في الضفة الغربية بسبب ارتفاع الخصوبة في غزة نسبياً. لذلك، سيتمثل أحد التحديات البارزة في كيفية التدبر مع عدم التوازن في سوق العمل في غزة، والذي يعاني من معدلات بطالة متذبذبة (قلما انخفضت عن ٣٠٪ منذ سنة ٢٠٠١ وبلغت ذروة جديدة عند ٤١٪ في سنة ٢٠١٥).

وفي هذه الأثناء، فإن غالبية الوظائف الجديدة اللازمة (للملتحقين الجدد لسوق العمل فقط وبدون اعتبار الأعداد الكبيرة في صفوف البطالة) ستكون في الضفة الغربية. وهذا الوضع سيتغير بشكل سريع بعد سنة ٢٠٣٠، حيث سيكون الطلب على أكثر من نصف الوظائف اللازمة في قطاع غزة.

القوى العاملة في قطاع غزة والضفة الغربية، ٢٠١٥-٢٠٥٠

	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠	٢٠٣٥	٢٠٤٠	٢٠٤٥	٢٠٥٠
الضفة الغربية	٨٥٨	١٠٣٠	١٢١١	١٤٠٧	١٥٨٥	١٧٥٥	١٨٧٨	١٩٨٣
قطاع غزة	٤٧٦	٥٩٣	٧٢٥	٨٧٥	١٠٥٥	١٢٦٦	١٥١٦	١٧٩٢

العدد السنوي للوظائف التي سيلزم توفيرها للوافدين الجدد ٢٠١٥-٢٠٥٠، (بالآلاف) حسب المنطقة

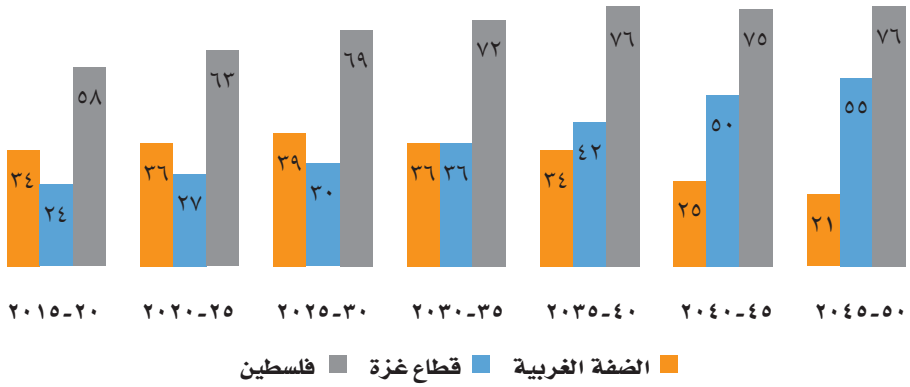

٣-٣ الإعالة الاقتصادية

إن الزيادة في حجم الفئات النشطة بالمقارنة مع مجموع السكان لها مغزى فيما يتعلق بالعائد الديموغرافي. تتيح نسبة الإعالة الاقتصادية (أي التناسب بين فئات المعالين اقتصادياً وفئات السكان النشطين) رؤية أفضل للعبء الذي تمثله الإعالة. وهكذا، فيما كان هناك أكثر من ٣,٥ شخص معال لكل شخص نشط في سنة ٢٠١٥، ستهبط نسبة الإعالة الاقتصادية إلى ٢,٥ في سنة ٢٠٥٠[٧]. وعلى الأرجح أن يساهم هذا الاتجاه في تحسين الادخارات والاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي إذا رافقته تدابير سياساتية ملائمة.

يظل معدل البطالة المرتفع للغاية، والذي بلغ ٢٦٪ في سنة ٢٠١٥[٨]، يشكل عائقاً بارزاً. فالعديد من الراغبين في العمل ذكوراً وإناثاً لا يستطيعون الوصول إلى سوق العمل. ينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الشباب في عمر ١٥-٢٤ سنة، والذين تبلغ نسبة البطالة في صفوفهم ٤٠,٧٪، وعلى النساء، حيث تبلغ البطالة بينهن ٣٩٪.

٤ النمو السكاني وخدمات التعليم

يتوقع أن ينمو حجم الفئات السكانية في سن المدرسة في فلسطين بسبب العوامل الديموغرافية والتحسن في معدلات الالتحاق بالتعليم من مرحلة التعليم ما قبل الأساسي إلى التعليم الجامعي لكل من الذكور والإناث. بالتالي، سيزداد حجم الفئات السكانية في سن المدرسة من ٢،١ مليون حالياً إلى ٢,٤ مليون في سنة ٢٠٣٠ وإلى ٣,١ مليون في سنة ٢٠٥٠. تبلغ هذه الزيادة نسبياً ٤٨٪، وهي أقل من معدل النمو في مجموع السكان، بالنظر إلى أن الانخفاض المتوقع في الخصوبة سيبطئ النمو في عدد الولادات ومن ثم في حجم السكان في سن المدرسة. لذا فإن تأثير التحول الديموغرافي سيتحقق في التعليم مبكراً قبل أن يتحقق في القطاعات الاجتماعية-الاقتصادية الأخرى.

حتى سنة ٢٠٣٠، سيلتحق بالمدارس حوالي مليوني طالب وطالبة في عمر ٤-١٧ سنة وسيلتحق بالتعليم العالي حوالي ٤٠٠،٠٠٠ طالب وطالبة.

سترتفع أعداد الملتحقين بالتعليم في جميع المراحل بشكل معتدل فحسب في الضفة الغربية، ولكنها ستتضاعف بمقدار ٢,٨ مرة في قطاع غزة. سبب ذلك أن طبيعة سكان غزة فتية بقدر أكبر في لحظة بدء الإسقاطات وتتسم بمعدل خصوبة وزخم سكاني أعلى مما في الضفة الغربية، وبالتالي ستكون نسبة تراكم الولادات وصغار المتعلمين أعلى في غزة بالمقارنة مع الضفة الغربية.

الزيادة في حجم الالتحاق بالتعليم (بالآلاف، جميع المراحل)، الضفة الغربية وقطاع غزة

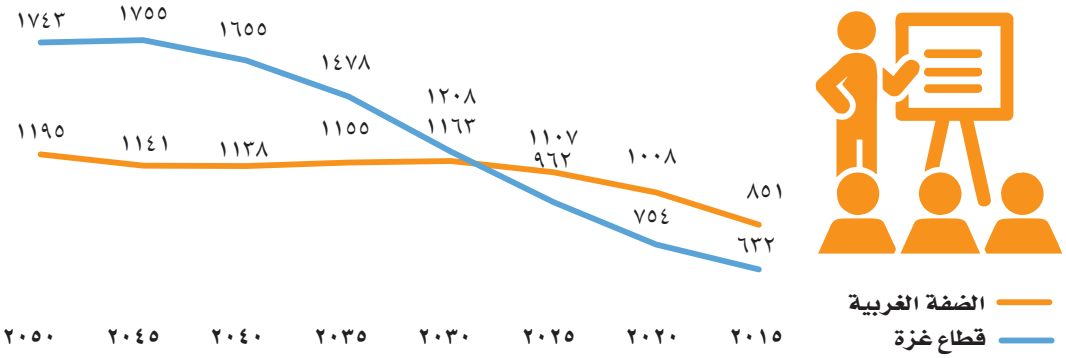

مع التحسين المتوقع في جودة التعليم على نحو ما ينعكس في نسبة التلاميذ للمعلم الواحد، سينمو العدد اللازم من المعلمين في فلسطين بسرعة، بحيث يكاد يتضاعف بحلول سنة ٢٠٥٠ بالنسبة لمرحلة التعليم قبل الأساسي والمرحلة الثانوية، وسيكون الطلب أعلى في قطاع غزة مما في الضفة الغربية. فحتى سنة ٢٠٣٠، سيلزم وجود ٣٢،٠٠٠ معلم إضافي، بواقع ٩،٠٠٠ في الضفة الغربية و٢٣،٠٠٠ في قطاع غزة. يصل عدد التلاميذ للمدرسة الواحدة في قطاع غزة حالياً إلى أكثر من ضعف نظيره في الضفة الغربية، مما يعني وجود حاجة أكبر إلى الاستثمار حالياً وفي المستقبل.

سيتضاعف عدد المعلمين لتلبية احتياجات الطلبة في غزة في سنة ٢٠٣٠، حيث سيلزم ٢٣،٠٠٠ معلم إضافي بالمقارنة مع ٩،٠٠٠ معلم إضافي في الضفة الغربية.

للحفاظ على النسبة الراهنة، سيلزم توفير ١،٦٢٠ مدرسة جديدة في فلسطين بحلول سنة ٢٠٣٠، ٧٥٠ منها في الضفة الغربية و٩٠٠ في قطاع غزة.

العدد المتوقع للمدارس (٢٠١٥-٢٠٥٠)

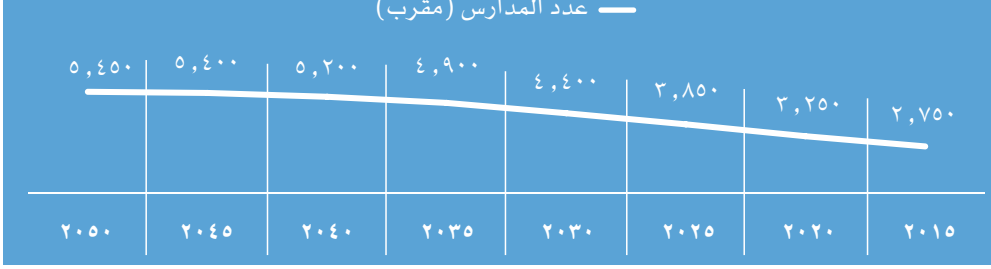

٥ النمو السكاني والخدمات الصحية

إن التغيرات في الهيكلية السكانية تعني ضمناً الحاجة إلى إحداث تغيرات في خدمات الرعاية الصحية في السنوات المقبلة، ولا سيما لدى الفئات الأكثر عرضة للخطر: الأطفال، والنساء في عمر الإنجاب، والمسنين.

سترتفع أعداد الأطفال في سن ٠–١٥ سنة ولكن بقدر طفيف. وسيستدعي هذا الأمر تمتين خدمات صحة الطفل، والاستثمار بقدر أكبر في مجالات الفحص الوقائي، والتحصين، والتغذية، والوقاية من الحوادث، والخدمات النفسية–الاجتماعية، والصحة المدرسية، والإعاقة.

ستحافظ فئات الإناث في عمر الإنجاب (١٥–٤٩ سنة) على حصة ثابتة تقريباً من مجموع السكان تقارب الربع. وهذا الأمر يعني الحاجة لضمان الوصول إلى خدمات ملائمة وذات جودة في الصحة الإنجابية.

أما الأمر الأهم فهو أن حصة المسنين (٦٥ سنة فأكثر) من مجموع السكان ستتضاعف تقريباً في سنة ٢٠٣٠. ونتيجة لذلك، ستوجد أعداد أكبر من مرضى الأمراض غير السارية والمشكلات الصحية المتعددة التي تكون في العادة شائعة بين كبار السن.

٥–١ إسقاطات الكوادر الصحية

يساهم النمو السكاني، والشيخوخة، والتغير الناتج في أنماط الأمراض، جنباً إلى جنب مع استخدام المنتجات الطبية المكلفة، في ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية. وهذه التغيرات الديمغرافية تفرض ضغطاً شديداً على النظام فيما يحاول تخفيض نفقاته في ذات الوقت الذي يسعى فيه إلى زيادة إمكانية الوصول وتحسين الجودة. ويأتي هذا في ظل ندرة الموارد والاعتماد الكبير على الدعم من المانحين. بلغ مجموع الإنفاق على الصحة في فلسطين ١,٤ مليار دولار أمريكي في سنة ٢٠١٤. ومع تضاعف عدد السكان في سنة ٢٠٥٠، سيرتفع الإنفاق على الصحة إلى الضعف على الأقل، على افتراض أن نصيب الفرد من الإنفاق سيظل ثابتاً.

تبدو نسبة الكوادر الصحية لعدد السكان جيدة نسبياً، ولكنها لا تزال أقل من بعض بلدان المنطقة. لذلك، ينبغي زيادة معدل الكوادر الصحية في المستقبل. ففي سنة ٢٠١٤، كان هناك ٧،٥١٠ أطباء بمعدل ١,٧ طبيب وطبيبة لكل ١،٠٠٠ نسمة، بواقع ٢,٢ في قطاع غزة و١,٣ في الضفة الغربية. وللحفاظ على ثبات هذا المعدل، سيحتاج قطاع الصحة إلى قرابة ١١،٧٠٠ طبيب وطبيبة في سنة ٢٠٣٠ وإلى ١٦،٢٠٠ في سنة ٢٠٥٠.

بحلول سنة ٢٠٣٠، سيرتفع عدد الأطباء وكوادر التمريض اللازمة إلى ١١،٧٠٠ و٢٠،٨٠٠ على التوالي من أجل تلبية الطلب المتنامي على الخدمات الصحية، مع الحفاظ على النسبة الحالية لهذه الكوادر الصحية.

تلعب الكوادر التمريضية دوراً أساسياً في نظام الرعاية الصحية، وهناك إقرار بأنهم يشكلون صميم الرعاية الصحية. ومع أن نسبة الكوادر التمريضية إلى السكان قد تحسنت بقدر ملموس (تضاعفت تقريباً) على مدى فترة ١٥ سنة الماضية، فهي لا تزال منخفضة وتبلغ حوالي ٢٩ ممرض وممرضة لكل ١٠،٠٠٠ نسمة. إن النسبة الحالية في غزة (٤٠,٦) تصل إلى ضعف النسبة في الضفة الغربية (٢١,٦). وللحفاظ على النسبة الراهنة للكوادر التمريضية، فسيلزم زيادة عدد هذه الكوادر من ١٣،١٠٠ إلى ٢٠،٨٠٠ في سنة ٢٠٣٠، وإلى ٢٩،٦٠٠ في سنة ٢٠٥٠.

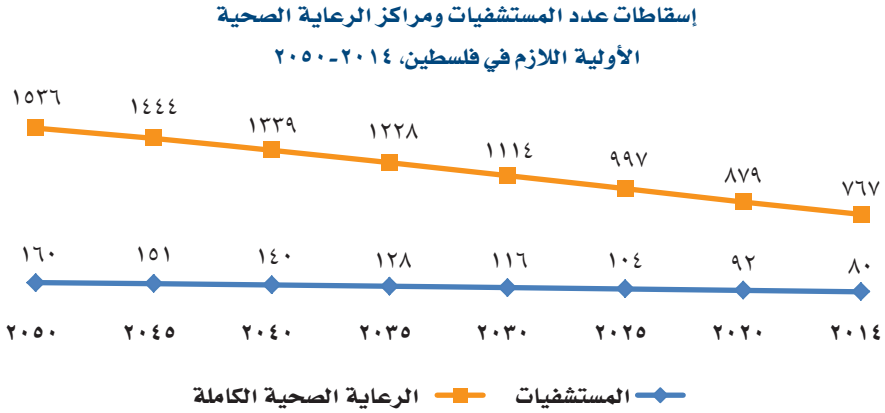

٥-٢ الإسقاطات بخصوص المرافق الصحية

في سنة ٢٠٣٠، ستحتاج فلسطين إلى ٣٦ مستشفى إضافياً وحوالي ٣٥٠ مركزاً إضافياً للرعاية الصحية الأولية من أجل تلبية احتياجات السكان. حالياً، تدير وزارة الصحة ٣١,٣٪ من إجمالي المستشفيات وتوفر ٥٤,٩٪ من إجمالي أسرّة المستشفيات في فلسطين. وتدير المؤسسات الأهلية ٤٢,٥٪ من إجمالي المستشفيات بما يشكل ٣٣٪ من مجموع الأسرّة (١،٩٦٧). تغطي الأونروا قدراً كبيراً من احتياجات اللاجئين، ولا سيما في قطاع غزة. في سنة ٢٠١٤، بلغ العدد الإجمالي للأسرّة ٥،٩٣٩. وبلغت النسبة الإجمالية للأسرّة مقابل عدد السكان في السنة ذاتها ١,٣ سرير لكل ١،٠٠٠ نسمة (١,٣ في الضفة الغربية و١,٤ في قطاع غزة). وحتى تتمكن فلسطين من التدبر مع النمو السكاني والاحتياجات الناشئة لخدمات المستشفيات، فستكون بحاجة إلى ١١،٠٠٠ سرير في سنة ٢٠٣٠، وسيتضاعف عدد الأسرّة المطلوبة في سنة ٢٠٥٠. وتجدر الإشارة إلى أن خدمات المستشفيات باهظة التكلفة، وينبغي إيلاء اهتمام لعامل الفعالية مقابل التكلفة فيما يتعلق بتوفير أسرّة إضافية.

	٢٠١٤	٢٠٣٠ (مع الحفاظ على نسبة ثابتة)[٩]		
	فلسطين	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
أطباء	٧،٥١٠	١١،٧٠٠	٤،٩٠٠	٦،٨٠٠
كوادر تمريضية	١٣،١٨٨	٢٠،٨٠٠	٨،١٠٠	١٢،٧٠٠
مستشفيات	٨٠	١١٦	–	–
أسرّة مستشفيات	٥،٩٠٠	١١،٠٠٠	٥،٨٠٠	٥،٢٠٠
مراكز للرعاية الصحية الأولية	٧٦٧	١،١١٤	–	–

٦ العائد الديموغرافي في فلسطين

إن التحول الديمغرافي، مع ما يرافقه من انخفاض في الخصوبة ووصول أعداد كبيرة من الفئات الشابة إلى سن العمل، يزود فلسطين بفرصة سانحة يمكن تسخيرها لتحقيق عائد ديموغرافي.

مع ذلك، سيكون من غير الحكمة تجاهل واقع أن الاقتصاد الفلسطيني مكبل من الاحتلال الإسرائيلي المستمر وأن الحكومة الفلسطينية تفتقر إلى السيطرة على التجارة الدولية، والموارد الطبيعية (المياه، والغاز الطبيعي، إلخ)، بما في ذلك الوصول والعمل بحرية في المناطق الاستراتيجية الكبيرة في المنطقة (ج)، وان قطاع غزة لا يزال تحت الحصار. وما لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام دائم، فمن المرجح أن يظل الاقتصاد المحلي يعاني من انخفاض قدرته على خلق فرص عمل وتنشيط المزيد من الناس ليصبحوا منتجين فعالين، مما سيحد من القدرة على تحقيق العائد الديمغرافي.

«العائد الديموغرافي» هو الفائدة الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ عندما يتسم المجتمع بحصة كبيرة نسبياً من الأشخاص في سن العمل ويستثمر بفاعلية في تمكينهم وتعليمهم وتشغيلهم.[١٠]

٦-١ تتبع العائد الديموغرافي لفلسطين وأثره على النمو الاقتصادي

إن وجود هيكلية عمرية مواتية ونسبة أكبر من السكان في سن العمل (٦١٪ من مجموع السكان في سنة ٢٠٣٠) يتيح بعض الأفضلية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا اعتمدنا القيمة الثابتة لما ينتجه كل عامل، ومعدلات المشاركة في القوى العاملة، ومعدلات البطالة، سيؤدي ارتفاع حصة السكان في سن العمل إلى زيادة في المخرجات لكل فرد. وهذه «الهبة الديموغرافية» هي ما يوصف بأنها العائد الديموغرافي الأول. إن الفرصة الديموغرافية السانحة قد أصبحت مفتوحة أمام فلسطين وعلى الأرجح أن تبقى مفتوحة إلى ما بعد سنة ٢٠٤٥، إذ ستشهد هذه الفترة نمو فئة السكان في سن العمل بقدر أكبر من النمو في الفئات العمرية الأخرى. مع ذلك، وبسبب ارتفاع معدل البطالة في فلسطين وانخفاض معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة، سيشمل النمو في فئات السكان في سن العمل نسبة من العاملين غير الفعالين. تبلغ نسبة العاملين الفعالين إلى المستهلكين الفعالين في فلسطين ٢٥٪. وتحدد هذه النسبة على أنها نسبة الدعم[١١]، والتي تزداد مع الانخفاض في معدل الخصوبة ومع دخول المزيد من الشباب في القوى العاملة وتحولهم إلى عاملين فعالين.

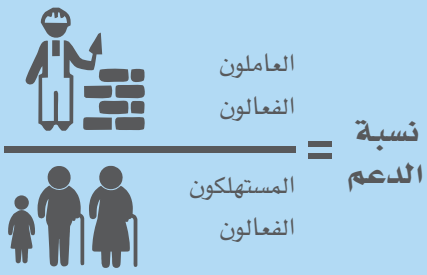

نسبة الدعم هي عدد العاملين الفعالين إلى عدد المستهلكين الفعالين، وتبلغ الآن ٢٥٪ في فلسطين. ويتوقع أن ترتفع في سنة ٢٠٣٠ إلى ٣٠٪، فيما تنخفض الخصوبة إلى ٢,٩ وفيما يدخل المزيد من الشباب في القوى العاملة ويصبحون عاملين فعالين.

بالنظر إلى الإسقاطات السكانية ولكن مع افتراض بقاء معدل البطالة الحالي المرتفع على حاله، ستتضاعف نسبة المنتجين الفعالين ثلاث مرات في الفترة بين ٢٠١٥-٢٠٥٠، فيما أن نسبة المستهلكين الفعالين ستتقلص إلى النصف. تبعاً لذلك، سترتفع نسبة الدعم إلى ٣٠٪ في سنة ٢٠٣٠ وإلى ٣٤,٥٪ في سنة ٢٠٥٠. ويتوقع أن يكون العائد الإجمالي للفترة بأكملها بمثابة زيادة بنسبة ٣١,٧٪ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، **بزيادة سنوية قدرها ١٪ في الناتج المحلي الإجمالي.**

أما إذا انخفضت البطالة تدريجياً إلى المعدل الطبيعي ٧٪، فسترتفع نسبة الدعم إلى ٤١٪، مع حدوث **زيادة سنوية قدرها ١,٧٪ في الناتج المحلي الإجمالي**. هذه الأرقام تصور المكتسبات الاقتصادية التي يمكن جنيها من التغير البنيوي في الهيكلية العمرية، كما أنها تظهر الأهمية الحاسمة لتخفيض البطالة في تعزيز العائد الديموغرافي الأول وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. لذا ينبغي إعطاء الأولوية للسياسات التي ترفع من معدلات التشغيل، ولا سيما بين الشباب.

إن المكسب الديموغرافي الإجمالي الذي يمكن تحقيقه من ارتفاع نسبة الدعم (زيادة نسبة السكان في سن العمل القادرين على الإنتاج وانخفاض نسبة الفئات السكانية المعالة) يقدر على شكل زيادة سنوية بمقدار ١٪ بالمتوسط في الناتج المحلي الإجمالي، فيما إذا ظل معدل البطالة ثابتاً. أما إذا انخفضت البطالة تدريجياً إلى معدلها الطبيعي ٥-٧٪، فسيكون المكسب الديموغرافي أعلى، على شكل زيادة سنوية قدرها ١,٧٪ بالمتوسط في الناتج المحلي الإجمالي.

على النحو ذاته، يتيح العائد الديموغرافي الثاني فرصة سانحة يعتمد تحقيقها على كيفية دعم المجتمع لأفراده المسنين. فمع تقدم السكان في العمر، سيزداد العبء الواقع على الأسر والحكومة بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي. ولكن العائد الديموغرافي الثاني يتيح للأعداد المتزايدة من العاملين الذين في متوسط العمر أن تزيد من رأس المال بقدر كبير بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي إذا شجعت السياسات العاملين على الادخار لصالح تقاعدهم. بالتالي، بإمكان فلسطين أن تتجه نحو الاستثمار بنظام الضمان الاجتماعي الذي يساهم في تعبئة الادخارات الخاصة.

٧ الفرص والتحديات

لا تزال فلسطين في مرحلة مبكرة من العائد الديموغرافي، والذي يتوقع أن ينتهي في سنة ٢٠٤٥. وسيتعين على فلسطين أن تكفل التشغيل المنتج لقواها العاملة المتنامية، وعلى السياسات أن تعزز الاستثمار في رأس المال البشري وفي توفير فرص العمل، ولا سيما للشباب والنساء.

يتطلب تحقيق العائد الديموغرافي بذل استثمارات متعددة ومتقاطعة لتمكين الفئات الشابة وتعليمها وتشغيلها.

العائد الديموغرافي = تمكين + تعليم + تشغيل

التمكين

الحد من الزواج المبكر والإنجاب المبكر

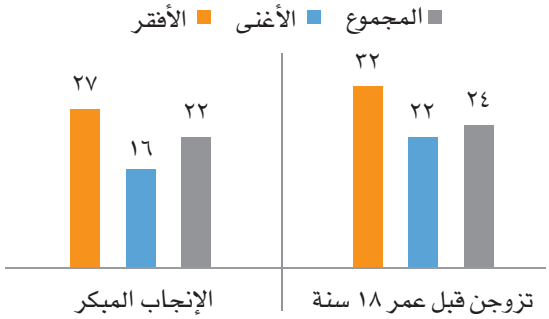

تزوجت ربع النساء تقريباً قبل بلوغ عمر ١٨ سنة، مع وجود تباينات عالية بين الفئتين الأغنى والأفقر من السكان. إن الزواج المبكر لا يزال قائماً، ولكنه في تراجع.

الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية

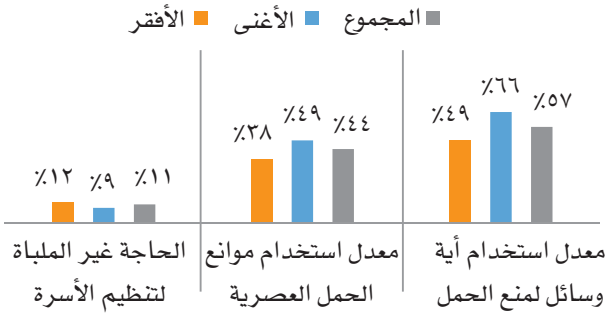

تستخدم ٤٤٪ فقط من النساء المتزوجات وسائل عصرية لتنظيم الأسرة.

الولادات الآمنة

تبلغ نسبة توفر إشراف مهني مؤهل على الولادات ٩٩,٦٪.

هبط معدل وفيات الأمهات المنخفض الى ٢٤ لكل ١٠٠،٠٠٠ ولادة.

الصحة والرفاه

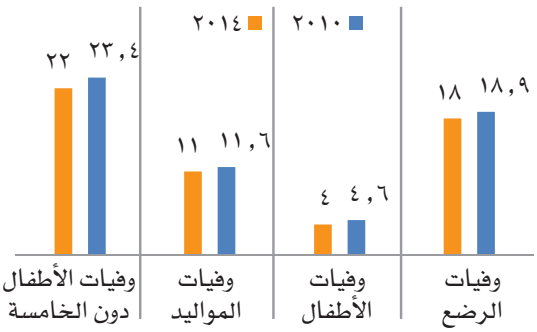

يعد معدل وفيات الرضع في فلسطين بين الأدنى في البلدان العربية. وهو أدنى من العراق والمغرب والجزائر الأغنى بكثير. مع ذلك، تتسم أغلب هذه الدول بمعدلات خصوبة أدنى مما في فلسطين.

التعليم

الانتظام في التعليم بين الشباب
٢٠١٤

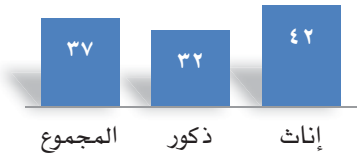

التحصيل الدراسي لما بعد
الثانوية بين الشباب ٢٠١٤

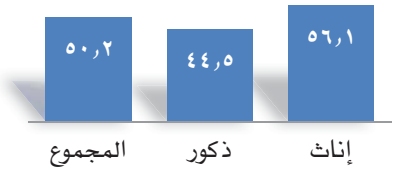

٣٧٪ من الشباب (١٥-٢٩ سنة) ملتحقون بالتعليم حالياً، وتميل كفة التوازن بين الجنسين لصالح الإناث.

٥٠٪ من الشباب الفلسطينيين يتابعون الدراسة لما بعد المرحلة الثانوية.

التشغيل

معدل البطالة (٢٠١٥) بين الشباب (في عمر ١٥-٢٤ سنة)

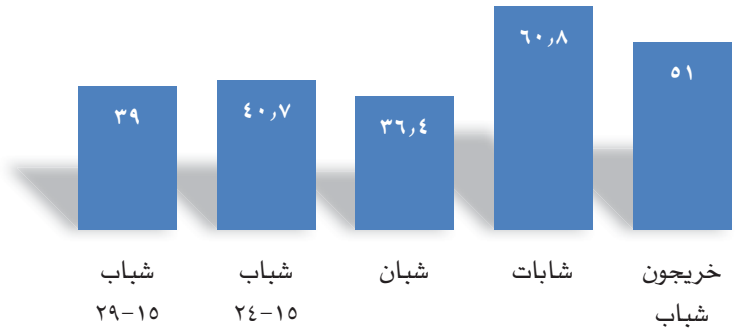

معدل البطالة بين الشباب مرتفع بشكل ملحوظ ويصل الى ٤٠٪. ويكون احتمال البطالة أعلى لدى الشابات الإناث والشباب المتعلمين، وهو ما يمثل فرصة ضائعة للنمو الاقتصادي.

التعليم و البطالة بين النساء ٢٠١٥

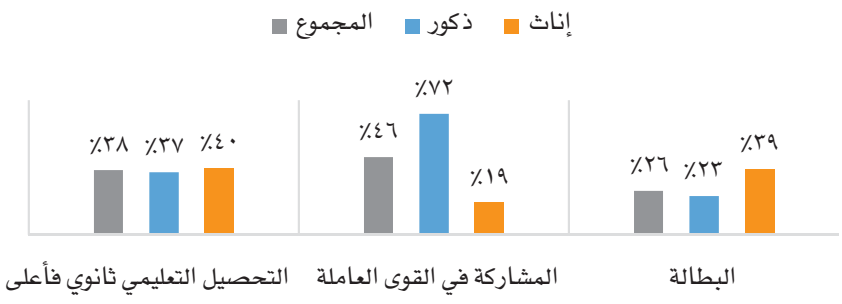

إن أعداداً متزايدة من النساء الحاصلات على مستويات تعليم عالية، وفي الغالب أعلى من نظرائهن الذكور، تبقى خارج سوق العمل، فيما أن الحاجة إلى مساهمتهن قد تكون في أشدها.

مصدر البيانات: الجهاز الاحصاء المركزي: المسح العنقودي متعدد المؤشرات ٢٠١٤، مسح القوى العاملة ٢٠١٥، مسح الشباب ٢٠١٥، كتاب فلسطين الاحصاء السنوي ٢٠١٥

تميكن النساء – عامل رئيسي في تحقيق العائد الديموغرافي

تكتسب السياسات أهمية بالغة في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة وحمايتها الاجتماعية، بما يشمل القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي. كما أن من الضروري الاستثمار في تحسين الوصول إلى خدمات الصحة الانجابية ذات جودة، بما يشمل تنظيم الأسرة، من أجل تلبية الحاجة غير الملباة وتوسيع القدرة على الاختيار، مما يتيح للنساء والأزواج اتخاذ القرار بشأن توقيت إنجاب الأطفال وعددهم والمباعدة بينهم.

الشباب هم الأمل لمستقبل فلسطين

يعد تمكين الشباب، ولا سيما الفتيات المراهقات، من تحقيق طاقاتهم والتمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم، مدخلاً رئيسياً لتسخير العائد الديموغرافي. لتحقيق هذه الغاية، تقوم السياسات بدور أساسي في تخفيض الزواج المبكر والإنجاب المبكر، وزيادة إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية ذات الجودة والتعليم النوعي من أجل ضمان تكافؤ الفرص في الأمن الوظيفي. علاوة على ذلك، يجب تعزيز الاستراتيجيات لتشغيل الشباب مع ضمان التكافؤ في وصول الشبان والشابات إلى وظائف منتجة وإلى المواطنة النشطة.

١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أحوال السكان الفلسطينيين (٢٠١٥).

٢ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، ٢٠١٤، التقرير النهائي (رام الله، فلسطين)، ص ١٨.

٣ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، ٢٠١٤، التقرير النهائي (رام الله، فلسطين)، ص ٢٤.

٤ وزارة الصحة الفلسطينية، تقرير وفيات الأمهات، ٢٠١٤.

٥ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الديموغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٦، رام الله، ١٩٩٦.

٦ الاسقاطات السكانية تستند على بيانات جهاز الاحصاء المركزي، قد يكون هناك اختلافات بسيطة بين الاسقاطات الواردة في هذه الدراسة مع جهاز الاحصاء المركزي وذلك نتيجة لاختلاف في المنهجية والاحتساب وذلك لاهداف هذه الدراسة. ايضا الاسقاطات السكانية ستكون عرضة للتعديل بعد اصدار نتائج تعداد ٢٠١٧. بالاضافة الى الارقام ستكون عرضة للتعديل في حال اية مستجدات على عودة اللاجئين الفلسطينيون في الشتات

٧ من المهم الإشارة هنا إلى أن عبارة النشطين اقتصادياً تعني الأشخاص المرشحين لأن يكونوا في صفوف العاملين أكثر مما تعني الأشخاص العاملين بالفعل.

٨ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة ٢٠١٥ (رام الله، ٢٠١٦).

٩ يرجى الرجوع إلى التقرير الرئيسي للاطلاع على الإسقاطات المبنية على تحسين النسبة.

١٠ صندوق الأمم المتحدة للسكان، نشرة العائد الديموغرافي.

١١ تساوي نسبة الدعم المجموع الكلي للمنتجين الفعالين مقسوماً على المجموع الكلي للمستهلكين الفعالين. نسبة الدعم مكملة لنسبة الاعالة الاقتصادية.